

مدى فعالية مختلف النظريات المؤسسية في إبراز وتمكين تطبيق حوكمة المؤسسات

غلاي حياة¹

الملخص:

تعتبر ظاهرة حوكمة المؤسسات أحد أهم الآليات التي كشف عنها اقتصاد المعرفة والتي نالت اهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات الدولية، نظرا لدورها في حماية المؤسسات من التعرض لحالات التعثر والفشل المالي والإداري وأيضا لحمايتها من مخاطر التصفية، هذا فضلا عن دورها في تعظيم قيمة المؤسسة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها على المستوى المحلي والدولي.

كما أن الحوكمة عنصر لازم ومتلازم في كافة الأعمال لأنها تشكل دورا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي كما على الصعيد المحلي والإقليمي، حيث لا يخفى على أحد أهمية المؤسسات والدور الاقتصادي الفعال الذي تلعبه في بناء الاقتصاديات و نموها. حيث يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية وتطورها دليل على فعالية الاقتصاد وتقديمه، كما يمكن القول بأن حوكمة المؤسسات تعد من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي مؤسسة لوظائفها بأكمل وجه.

وفي هذا الإطار تأتي النظرية المؤسسية لتفسير ضرورة توفير مناخ أو محيط مؤسسي ملائم ومنسجم تماما مع عملية تحقيق التنمية الاقتصادية. فالمؤسسات القوية ذات القوانين الصارمة تسمح بتحسين الترابط بين المتعاملين الاقتصاديين، كما تساعد على تقليل التكاليف الخاصة بإبرام وتنفيذ العقود لهؤلاء المتعاملين.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، نظريات الوكالة، حقوق الملكية، تكاليف الصفقات، أصحاب المصالح.

Résumé :

Le phénomène de la gouvernance d'entreprise est un des mécanismes les plus importants mis au jour par l'économie de la connaissance, qui a suscité une grande attention de la part des organisations internationales, afin de protéger les institutions non seulement contre les défaillances administratives

1 طالبة في مصف الدكتوراه، سنة ثالثة، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

et financières, mais également contre les risques de liquidation. La valeur de l'entreprise sur le marché est d'assurer sa survie, sa croissance et son maintien au niveau local et international.

La gouvernance est une composante essentielle de toute vie économique et sociale au niveau tant international que local et régional. Elle joue un rôle économique efficace dans la construction et le développement des économies. Si la performance de l'un des indicateurs économiques les plus importants et son évolution témoignent de l'efficacité de l'économie et de son progrès, il en découle que la gouvernance d'entreprise est l'un des processus les plus importants pour la performance de toute institution dans l'exercice de ses fonctions.

Dans ce contexte, de la théorie institutionnelle résulte la nécessité de créer un environnement institutionnel approprié, voire pleinement compatible avec le processus de développement économique. Des institutions fortes, dotées de lois strictes, améliorent l'interdépendance des agents économiques et contribuent à réduire les coûts de conclusion et d'exécution des contrats de ces concessionnaires.

Mots clés: Gouvernance d'entreprise, théories, agences, droits de propriété, des coûts de transaction, des parties prenantes.

Abstract:

The phenomenon of corporate governance is one of the most important mechanisms uncovered by the knowledge economy, which has attracted a great deal of attention from international organizations, to protect the institutions not only against administrative and financial failures, but also against liquidation risks. The value of the company in the market is to ensure its survival, growth and maintenance at the local and international level.

Governance is an essential component of all economic and social life at the international, local and regional levels. It plays an effective

economic role in the construction and development of economies. If the performance of one of the most important economic indicators and its evolution testify to the efficiency of the economy and its progress, it follows that corporate governance is one of the most important processes for the performance of any institution in the performance of its functions.

In this context, institutional theory results in the need to create an appropriate institutional environment, if not fully compatible with the process of economic development. Strong institutions with strict laws improve the interdependence of economic agents and help reduce the costs of concluding and executing the contracts of these dealers.

Keywords: Corporate governance, theories, agencies, property rights, transaction costs, stakeholders.

مقدمة:

تعتبر الحوكمة عنصر لازم ومتلازم في كافة الأعمال لأنها تشكل دورا مهما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية على الصعيد الدولي كما على الصعيد المحلي والإقليمي، حيث لا يخفى على احد أهمية الشركات ولدور الاقتصادي الفعال الذي تلعبه في بناء الاقتصاديات ونموها، حيث يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية وتطورها هو دليل عافية الاقتصاد وتقدمه، وأن اقتصاد أي دولة يقاس بمؤشر أداء الشركات فيه، كما يمكن القول بأن حوكمة الشركات تعد من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي مؤسسة لوظائفها بأكمل وجه، لأن انعدام أسلوب حوكمت الشركات يمكن القائمين على الشركة سواء كانوا مجلس إدارة أو مديرين أو موظفين عاديين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والموردين وغيرهم¹.

كما أن الأدبيات الاقتصادية تؤكد أن للمؤسسات أهمية قصوى في تحقيق النمو و التنمية الاقتصاديين، ذلك لأن وجود محفزات أخرى للاستثمار الأجنبي تعد غير كافية في ظل غياب مؤسسة ملائمة، فالأبحاث كلها تشير إلى العلاقات المتينة بين المؤسسات الجيدة والنمو الاقتصادي².

1 إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق ، مصر 2003 ، ص36.
2 محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 377 .

وفي هذا الإطار تأتي النظرية المؤسسية لتفسير ضرورة توفير مناخ أو محيط مؤسسي ملائم ومنسجم تماما مع عملية تحقيق التنمية الاقتصادية. فالمؤسسات القوية ذات القوانين الصارمة تسمح بتحسين الترابط بين المتعاملين الاقتصاديين، كما تساعد على تقليل التكاليف الخاصة بإبرام وتنفيذ العقود لهؤلاء المتعاملين.

من خلال ما سبق، يتبادر السؤال التالي: ما مدى فعالية النظريات المؤسسية في تمكين تطبيق حوكمة الشركات؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سوف نتبع المنهج التحليلي، لذلك ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربع نقاط أساسية متمثلة في نظرية الوكالة (أولا)، ثم نظرية حقوق الملكية (ثانيا)، ونظرية تكاليف الصفقات (ثالثا)، وأخيرا، نظرية أصحاب المصالح (رابعا).

أولا- نظرية الوكالة

ظهرت نظرية الوكالة نتيجة كبر حجم المؤسسات و تعدد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة حيث أصبحت هناك علاقات وكالة متعددة في المؤسسة من بينها:

- علاقة الوكالة بين الملاك و الإدارة.
- علاقة الوكالة بين المساهمين و الدائنين.
- علاقة وكالة أخرى.

ولأن كل طرف يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية و لو على حساب الآخرين، فقد تنشأ مشكلات الوكالة وأخلاقيات التعامل ولذلك سنحاول تعريف الوكالة و من ثم التعرف على المشكلات التي تظهر نتيجة عقد الوكالة وفي الأخير تحديد تكلفة هذه الوكالة.

تصف هذه النظرية المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية.

ويمكن تعريف عقد الوكالة بأنه عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بأعمال باسمه، مما يؤدي إلى تفويض جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل، ويمكننا أيضا تعريف الوكالة أو الإنابة بأنها «عقد بمقتضاه يفوض شخص شخصا آخر للقيام بعمل شيء لحساب الموكل وباسمه»¹.

فعقد الوكالة يطرح مشكل تضارب المصالح بين المسيرين و حملة الأسهم حيث يسعى

1 Jensen and Meckling- theory of the firm /managerial Behavior - Agency costs and Ownership structure- Journal of financial economics1976-vol 3.

المسير إلى تحقيق أغراضه الشخصية، بينما يسعى المساهم إلى تغطية القيمة السوقية لسهمه، وهنا يجب الاستعانة باليات مراقبة إذا كان يريد الحد من الخسائر الناتجة عن تضارب المصالح.

حيث يعود ظهور النظرية أولا للأمريكيين Berls & means سنة 1932، الذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة و هذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة.

ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد Jensen & Meckling سنة 1976 حين قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة : «نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص «الرئيسي» *Principal* - صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر «العامل *Agent* لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة.

إن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال التي تعود للمساهمين و مهمة اتخاذ القرار والتسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم و خلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، غير أنه حسب فرضيات هذه النظرية فإن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذا الأهداف بين المسيرين والمساهمين تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذه الاثنين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى. يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه أو ما يعرف (بتجذر المسيرين *Enracinement*) عن طريق استغلال نفوذه، شبكة العلاقات بالموالدين والعملاء... وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة (خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل). لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلالا بشروط العقد الذي يربط المسير بالشركة يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي وللحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق انشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات وأدوات رقابية و إشرافية داخلية تعتمد على (مجالس الإدارة، الرقابة التبادلية بين المسيرين(رئيس، مرؤوس) وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين)، وخارجية ممارسة من طرف الأسواق (سوق رقابة المسيرين، السوق المالي، البنوك،...)، إذا فحوكمة الشركات جاءت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين و لفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع و تحافظ على استمرارية الشركة أيضا.

* التجذر *Enracinement* :

إن التجذر في اللغة الفرنسية يعني *Enracinement* وترجم تجذرية ومعناها أن المدير يبعث جذوره في المؤسسة لتثبيت منصبه، حيث انه كلما كانت الجذور عميقة كان من الصعب اقتلاعها.

يعرف Pigé التجذرية بأنها: «نسق أو سياق أو حالة من تكوين شبكة علاقات (رسمية أو غير رسمية) والتي من خلالها المسير يتمكن من التخلص ولو بصفة جزئية من مراقبة مجلس إدارته وبالتالي مساهميه، فحالة التجذر حسبه لا تشكل حالة جامدة».

أما Ahmed el Aouadi فعرف التجذرية بأنها: «رغبة المسير أو المدير في التخلص و لو جزئيا من مراقبة المساهمين , لغرض الاحتفاظ بمنصبه و زيادة الحرية في عمله و بالتالي تعظيم مداخله»¹

من خلال هذين التعريفين نستطيع القول بان انفصال الملكية عن الإدارة يزيد من احتمال قيام مسيري هذه المؤسسات باستخدام أموال الملاك أو حملة الأسهم في أنشطة استثمارية غير مرضية فعلى سبيل المثال: قد يرغب المسير في زيادة حجم المؤسسة حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة المساهمين, كما قد يفضل إعادة استثمار الأرباح و عدم إصدار أسهم جديدة لضمان الاستقلالية المالية وبالتالي تجنب أساليب الرقابة التي قد تصاحب دخول مساهمين جدد للمؤسسة. وبالتالي فتحقيق النمو في حجم المؤسسة لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق النمو في مصالح المساهمين.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن المسير له وصول مميز ومسبق للمعلومة حيث يمكنه الاستفادة من هذه الميزة لزيادة ارتباطه بالمساهمين ومجموع الأطراف الأخرى في المؤسسة.

إذن المعلومة تعد مورد ا أساسيا للمؤسسات و الاحتفاظ بها يشكل مصدرا للسلطة بالنسبة للمسير وانطلاقا من تجذريته يقوم بمراقبة وصول هذه المعلومات إلى الأطراف الأخرى في المؤسسة حيث يتم حصرها و تقييدها وهذا الأمر يؤدي إلى إنشاء واستغلال عدم تناظر المعلومات بين المسير و مختلف الشركاء في المؤسسة وذلك من خلال جعل المعلومة المقدمة معقدة و صعبة الفهم².

1 Ahmed EL AOUADI, Les stratégies d'enracinement des dirigeants d'entreprises, le cas Marocain, Mars 2001, p. 4.

2 ALEXANDRE H, PAQUEROT M., Efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, vol 3, n°2, 2001, p.12.

يمكن أن نقيم الحالة التجذرية التي يتواجد فيها المسير والتي تظهر بطابع حيادي، هجومي أو دفاعي وذلك حسب الظروف.

أ- التجذرية الحيادية:

وهي الحالة التي يتواجد فيها المسير في بداية عقده عندما يكون في محيط جديد بالنسبة له، فهذا المنصب الجديد يضعه في مواجهة شركاء جدد و مسؤوليات جديدة.

فأغلبية المسيرين إن لم نقل كلهم سيبحثون على نسج ارتباطات شخصية مع الشركاء الداخليين أكثر منها مع الخارجيين.

إن المسير في مثل هذه الأوضاع سيعتمد سلوك عادي يقوم على احترام مصالح المؤسسة.

ب- التجذرية الهجومية:

إن المسير يمكن أن يثبت الانتهازية من خلال الاستفادة من مزايا حقوقه من منصبه بفضل علاقات حقيقية يستطيع نسجها مع مختلف شركاء المؤسسة سواء الداخليين أو الخارجيين من أجل الاستفادة بمزايا معلوماتية للقيام باستثماراته النوعية، هذا السلوك يتم تسميته بالسلوك التجذري الهجومي لأن المسير يبحث عن إعطاء صورة حسنة لكل الأعمال التي يقوم بها في المؤسسة لغرض تبرير تبعات أعماله لدى شركائه. في هذا النوع إن المسير يتحكم بصفة جيدة في آليات الرقابة الداخلية، حيث لا يبحث عن العمل في صالح تعظيم قيمة السوق للمؤسسة و إنما يبحث عن إرضاء منفعته الخاصة¹.

ج- التجذرية الدفاعية:

في هذه الحالة إن المسير يقترب من نهاية عقده وبالتالي فهو سيتعامل من منطلق خوفه وقلقته على ضياع منصبه وكنتيجه لهذه الأوضاع فانه سيتبنى استراتيجيات دفاعية كممارسة الرقابة.

عموما أطراف علاقة الوكالة تتبنى سلوكا انتهازيا فهم يبحثون عن الاستفادة من نقاط الضعف و الثغرات الموجودة في العقود².

إن هذا السلوك الانتهازى ينشئ تكاليف الوكالة و هذا ما سنتعرض له فيما يلي.

1 عبد العال طارق، شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص72.

2 CHARREAUX G., La théorie positive de l'agence, positionnement et apports, op. cit., p. 3.

ثانياً.- نظرية حقوق الملكية

إن القبول بأهمية حقوق الملكية من قبل علماء الاقتصاد لم يتم إلا في العقود الأخيرة و قبل الحديث عن هذه النظرية فإننا نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى إهمال حقوق الملكية الفردية في البحوث الاقتصادية، حيث لا نستطيع الاكتفاء بمجرد اللوم على الأنماط الاقتصادية التي تستخدم في الدراسات، بل يتوجب الرجوع إلى النظريات الفكرية التي تقف وراء ذلك الإهمال.

نلاحظ أن Adam Smith لم يهمل الملكية الفردية، فقد جاء في أول محاضرة ألقاها ضمن السلسلة الأولى من محاضراته حول فقد القانون وقال ما يلي:

«إن الواجب الأول والأساسي لأي نظام حكومي هو الحفاظ على العدالة: منع أعضاء المجتمع من أن يتعدى أي منهم على ممتلكات شخص آخر، أو الاستيلاء على ما هو ليس لهم، إذن النظام هو إعطاء كل واحد التملك الأمن والسلمي لممتلكاته»¹.

وكذلك المفكر «جيرمي بينثام» الذي كان موافقاً حول قانون الملكية في قوله: «إن القانون الذي يحمي هو أنبل انتصار حققته البشرية على نفسها».

إن العالم الاقتصادي Hayek في أواخر حياته عاد للاعتراف بأهمية حقوق الملكية في القليلات الاقتصادية في كتابه بعنوان «الطريق إلى الرق» و هو بحث سياسي دافع من خلاله Hayek عن الملكية الفردية قائلاً:

«إن نظام الملكية الفردية هو الضمان الأكبر للحرية، ليس فقط لأولئك الذين يملكون ولكنه بدرجة قليلة إلا قليلاً لأولئك الذين لا يملكون»، وحقيقة أن السيطرة على وسائل الإنتاج موزعة بين الناس، وذلك حتى يعملوا بصفة

مستقلة عن بعضهم البعض وهذا ما منع وقوعنا تحت السيطرة الكاملة لأي إنسان، وأننا كأفراد نستطيع أن نقرر ما نعمل بالنسبة لأنفسنا، فإذا كانت جميع وسائل الإنتاج تحت سيطرة يد واحدة سواء كانت اسمياً بالمجتمع ككل أو بيد دكتاتور فإن من يملك مثل هذه السيطرة قادر على السيطرة الكاملة علينا.

«أرمن لكيان» و«رونالد كوز» هما من بين مؤسسي المدرسة الاقتصادية الحديثة، وفيما يتعلق بحقوق الملكية لقد عملوا ليس فقط على تحديد أهمية نظام الملكية الفردية بالنسبة لإدارة الاقتصاد بكفاءة ولكن في تحديد الظروف التي تؤدي إلى تحويل وتكوين حقوق الملكية

1 Jean Paul MARECHAL, Eléments d'analyse économique de la firme, éditions Didact. Eco., 1999, p.12

الفردية وقد كتب الكيان: وفق نظام حقوق الملكية، فإنني اعني طريقة أن تحول إلى الأفراد سلطة اختيار بضائع محددة واستخداماتها مابين مجموعة من الاستخدامات المسموح بها «حق التملك بالنسبة لي يعني بعض الحماية من خيارات آخرين ضد إرادتي في استخدام موارد تعتبر مملوكة لي».

إن الأفراد في جميع المجتمعات لهم مصالح متضاربة وإحدى وسائل حل هذه التضاربات هي عن طريق المنافسة، فنظام الملكية الفردية في المجتمع يحدد الأشكال المسموح بها في التنافس ويعطي الحق المطلق للأفراد لاستغلال مواردهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، وكذلك الحق في تحويلها.

إن مثل هذا النظام يمنع استخدام القوة ويشجع التعاون و الحقيقة هي أن المنافسة الاقتصادية هي نظام للتعاون الاجتماعي، وبقدر ما تكون حقوق الملكية الفردية مصادرة وقوية، بقدر ما يكون نظام الأسعار ناجحاً في تخصيص الموارد وتعظيم الثروات.

إن مفهوم قوانين الملكية تركز على مبدأ الحق وقابلية التحويل من أجل السماح بتبادل التجارة، وتشتمل حقوق الملكية على عنصران رئيسيان هما:

- حقوق الأفراد بالاستفادة من مواردهم بالطريقة التي يرونها مناسبة مادام أنهم لا يعتدون على حقوق أناس آخرين.

- قدرة الأفراد على نقل أو تبادل تلك الحقوق على أسس طوعية، وهنا تظهر مدى فعالية عنصر الأسعار في تخصيص البضائع والخدمات في الاقتصاد بكفاءة. ولقد أثبتت التجربة أن النظم الاقتصادية التي يعمل فيها عنصر الأسعار بكفاءة هي النظم الأفضل في تكوين الثروة.¹ وباختصار كلما كانت حقوق الملكية الفردية أقوى كلما كان النظام الاقتصادي أكفا في توزيع الموارد و تعظيم فرص تكوين الثروات.

ثالثاً- نظرية تكاليف الصفقات

في التحليل الاقتصادي للمؤسسات يقدم Coase تفسيراً مقترحاً لتواجد الشركة، يقدمها بأنها تشكل تنظيمًا أكثر فعالية من السوق لأنها تسمح باقتصاد وتقليل تكاليف الصفقة، ثم جاء بعد ذلك Williamson حيث طور نظرية لتطوير الأشكال التنظيمية الداخلية من عدة نواحي، فمفهوم الصفقة هو في قلب التحليل المقدم من طرفه وهو يبحث عن أشكال المؤسسة الأكثر كفاءة أي التي تسمح بتدنيه التكاليف. والآن سأقوم باستعراض نظرة الباحثين

1 جيمس غوارتييني وروبرت لوسون، الحرية الاقتصادية في العالم، التقرير السنوي لعام 2002، فانكوفو، ص 6-7.

لهذه النظرية.

أ. نظرة (Ronald Coasse 1937):

يعد Ronald Coasse من الاقتصاديين وهو حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1991، طرح سؤال عن انه كيف يمكن للأفراد المتواجدين في السوق أن يجتمعوا ويشكلوا مؤسسة¹؟ وتزامنا لما جاء من قبل في نظرية الوكالة، وتحليل Coasse الذي طور في مقال في مجلة Economica الصادرة في تاريخ 1937 تحت عنوان «طبيعة المنشأة» قبل ذلك إذا تتبعنا منطق أو تفكير المدرسة النيوكلاسيكية

- الشخص المنسق للعروض و الطلبات الناتجة عن السوق هو مقترح السعر الأولي .
- إذا كان هناك اختلال في التوازن بين العرض والطلب يمكن للفرد أن يقترح أسعار جديدة.

- إذا كان العرض يفوق الطلب تكون الأسعار الجديدة منخفضة و إذا كان العرض أقل من الطلب يكون السعر الجديد مرتفع. ويبقى هذا المفهوم ساري المفعول حتى يكون هناك توازن بين العرض والطلب وبالتالي نرى أن الفرد الذي يقوم بجمع المعلومات، تنفيذ وأداء الحسابات، إعادة توزيع المعلومات و غيرها من الوظائف يجري كثير من النشاطات. وتعد هذه النقطة رئيسية في بناء تحليل Coasse، وان النشاطات الضرورية للتنسيق التجاري لها تكلفة سميت فيما بعد « تكاليف الصفقات » وبشكل أكثر تحديدا فإن التكاليف المستعملة في السوق يمكن تصنيفها إلى فئات هي² :

1.- تكاليف التفاوض و اتخاذ القرار :

في بعض الأحيان تكون خصوصيات تنفيذ العقد بين العارض و الطالب معقدة مثلا: الكمية الواجب توريدها، المدة الزمنية، النوعية الجديدة الثمن المطلوب، الضمان المقترح ...و لهذه الأسباب سيستغرق اتخاذ القرار وقت وبالتالي تكلفة.

2.- تكاليف المراقبة

إذا بقيت تكاليف الصفقات تكبر هل هذا يعني أن حجم المؤسسة له حدود؟ تكبر

⁸ كرزاي عبد اللطيف، محاضرة عن المرونة التنظيمية والعمولة للسنة أولى ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

2 TERSEN Denis, BRICONT Jean Luc, L'investissement international, éditions Armand Colin, Masson, Paris, 1996, p. 66.

المؤسسة حتى تصل تكاليف التنظيم (التسيير) الداخلية أكبر من تكاليف الصفقات. كما أن تكاليف الصفقات في وقتنا الحالي هي منخفضة بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تستطيع الحصول على المعلومات التي تريد وفي وقت قصير.

إن نظرة Coasse للمؤسسة كانت كالتالي¹:

المؤسسة ما هي إلا بديل للتعاملات التي تحدث في السوق وهي مصدر للثروة، أما فيما يخص توزيع هذه الثروة فتلعب الأسعار دور أساسي في السوق أما داخل المؤسسة فإنها تتم على أساس العلاقات السلطوية.

إنشاء المؤسسة متعلق بارتفاع تكاليف الصفقات فكلما كبرت كبر حجم المؤسسة وهنا تبدأ المؤسسة في نشاطات مختلفة وكمثال على ذلك مؤسسة في مجال المحروقات تبدأ العمل في عملية استخراج البترول وعندما توسع من نشاطها فإنها ستقوم بعملية تحويله ثم توزيعه... كما أن العمل داخل المؤسسة يتسم بالمركزية و ذلك لأنه خاضع لقوانينها، عكس السوق الذي يتسم باللامركزية.

بتفكير بسيط و الذي يتطلب أن يكون معمقا : Ronald Coasse الذي وصف مختلف تكاليف الصفقات (من تكاليف البحث و المعلومات ، تكاليف التفاوض و اتخاذ القرار ، تكاليف المراقبة)، قد أكد أن تكاليف المنظمة الداخلية ترتفع مع حجم المؤسسة لكن لم يفسر بطريقة محكمة جذور هذه التكاليف : في أي حالة ترتفع ؟ وفي أي حالة تكون ضعيفة ؟ لكن Williamson هو الذي سيتعمق و يعرف مفاتيح المتغيرات على أساس مختلف التكاليف المفسرة ل Coasse.

ب.- نظرة (Oliver Williamson 1985):

هو منظر حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2009 ، قام بتأليف 5 كتب و 169 مقال ولد في ولاية «يسكنسن» الأمريكية وهو يعمل في جامعة كاليفورنيا في بيركلي منذ 1988، حيث ركز Williamson على تحليل تكاليف الصفقات (التبادلات) مستندا في ذلك على دراسات سابقة ل Coasse و Simon، وذلك بالنظر إلى عمليات الإنتاج على أنها مجموعة من الخطوات المنفصلة فيما بينها تكنولوجيا.

* الفكرة الانتهازية:

يعتبر ويليام سون أن الأفراد يتصرفون برشاده محدودة (قريبة من تلك التي تعتمد عليها

1 كرزائي عبد اللطيف، ندوة حول الحوكمة في الشركات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

نظرية الوكالة)، هذا المفهوم وضعه Simon سنة 1991م حيث يرى أن القدرات الفيزيولوجية للأفراد صغيرة جدا لتلقي وتخزين ومعالجة المعلومات الغنية والمعقدة ونتيجة لذلك يعجز الأفراد عن تحديد مجموع البدائل المتاحة أمامهم (حالية و مستقبلية) من أجل تعظيم دوال منفعتهم، أي أن الأفراد يستندون على مجموعة فرعية من المعلومات ويتصرفون مادام أنهم راضون¹.

رابعاً- نظرية أصحاب المصالح .

نظرية مصطلح أصحاب المصلحة في أغلب الأحيان يترجم بـ "الطرف المعني" أو "أصحاب الحقوق"، أما وفقاً لـ Freeman استخدم لأول مرة في 1963 خلال عرض تقديمي لبحث في معهد ستانفورد لقد كان إنشائه نابعا من إرادة متعمدة للبحث بكلمة stockholder (التي تعني المساهم) حيث تشير إلى أن الأطراف الأخرى لها مصلحة في الشركة. ونظرية أصحاب المصالح تسعى لتحل محل الرؤية التقليدية للشركة والتي تعرف بـ Theory Stockholder "نظرية المساهم" الذي تنص على أنه من واجب المدراء العمل و بشكل حصري لسبيل مصالح المساهمين. قبل استعمال هذا المصطلح يعتبر (Bernard) 1938 (Dodd) 1932 () رواد نظرية أصحاب المصلحة اللذان قدما فكرة أن الشركة يجب أن توازن بين المصالح المتنافسة لمختلف المشاركين من أجل الحفاظ على التعاون اللازم. في الثلاثينات عدد قليل من الشركات الأمريكية مثل جنرال إلكتريك والتي وفقاً لـ Hummels عرفت أربعة أصحاب مصلحة: العملاء، الموظفين، إجماعات المحلية، المساهمين. ويبدو أن أنسوف هو أول من استخدم مصطلح أصحاب المصلحة في التعريف بالأهداف التنظيمية وهو يعتقد أن مسؤولية الشركة هي التوفيق بين المصالح المتضاربة للمجموعات الآتية: القادة (المسيرين)، الموظفين، المساهمين، الموردين والمساهمين مفهوم أصحاب المصلحة لم يظهر حقا في الأدبيات في مجال الإدارة إلا بعد نشر كتاب فريمان "الإدارة الإستراتيجية 1984: "أين تطور مفهوم أصحاب المصلحة بطريقة متزايدة في تحليل علاقة الاقتصاد بالمؤسسات في البحث عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة².

خاتمة :

قد حظي موضوع حوكمة الشركات بأهمية بالغة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الدولية وبرامج التنمية، ويرجع ذلك إلى سلسلة الأزمات المالية الأخيرة التي مست باقتصاديات بعض

1 <http://ar.wikipedia.org/wiki>

2 نجاتي إبراهيم عبد العليم، نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991، ص 8.

المناطق من العالم في النصف الثاني من عقد التسعينات، وبعض الانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية، حيث تم في هذا الإطار بذل مجهودات دولية في سبيل إرساء وتطبيق مبادئ الحوكمة حسب البيئة القانونية والاقتصادية لكل دولة. حيث تعد حوكمة الشركات الغلاف الذي يجمع مختلف المعايير والتصرفات السليمة على مستوى تسيير وإدارة المؤسسات، ولهذا يلاحظ أن لها ارتباطات وعلاقات بمختلف ميادين وعلوم الإدارة، والتي من شأنها المساهمة في استدامة نمو هذه المؤسسات وتحقيق مختلف مصالح الأطراف على المدى القصير والطويل.

قائمة المراجع:

أ - باللغة العربية:

- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- عبد العال طارق، شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات)، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2008.
- جيمس غوارتيني وروبرت لوسون، الحرية الاقتصادية في العالم، التقرير السنوي لسنة 2002، فانكوفو.
- كرزاي عبد اللطيف، محاضرة عن المرونة التنظيمية والعمولة للسنة أولى ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان- 2010-2011.
- كرزاي عبد اللطيف، ندوة حول الحوكمة في الشركات، جامعة أبو بكر بلقايد، 2010-2011.
- نجاتي إبراهيم عبد العليم، نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991.
- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها، دار الشروق، مصر، 2003.

ب- باللغة الفرنسية:

- JENSEN and MECKLING, Theory of the firm /managerial Behavior - Agency costs and Ownership structure- Journal of financial economics 1976- vol 3.
- Ahmed EL AOUBADI, les stratégies d'enracinement des dirigeants d'entreprises-le cas Marocain, Mars 2001.
- ALEXANDRE H, PAQUEROT M, Efficacité des structures de contrôle

et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, vol. 3, n°2, 2001.

- CHARREAUX G, La théorie positive de l'agence, positionnement et apports, 1998 .

- Jean Paul Marechal- éléments d'analyse économique de la firme- éditions Didact éco., 1999.

- TERSEN Denis, BRICONT Jean Luc, L'investissement international, éditions Armand Colin, Masson, Paris 1996.

ج- مواقع الانترنت :

<http://ar.wikipedia.org/wiki>